المحاضرة الحادية عشرة :

الضريبة (أهدافها، قواعدها وتقسيماتها)

ثانيا: أهداف الضريبة

- 1- الأهداف المالية: تعزيز إيرادات الموازنة من أجل تغطية النفقات العامة للدولة.
- 2- الأهداف الاقتصادية: تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال جملة من السبل مثل : التحكم في معدلات التضخم..
- 3- الأهداف الإجتماعية: منع تكثف الثروات، تساهم في تحقيق العدالة الإجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات المحدودة الدخل، معالجة أزمة السكن من خلال إعفاء رأس مال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة زمنية معينة....
- 4- أهداف سياسية: إستخدامها كأداة في السياسة الخارجية، مثل في حالة إستخدام الرسوم الجمركية لتسهيل التجارة مع بعض الدول، تحقيقا لأغراض سياسية (التخفيض و الرفع).

ثالثا: القواعد العامة للضريبة

- وهي مجموعة المبادئ التي يتعين على المشرع مراعاتها عند تقرير النظام الضريبي في الدولة، ويعتبر آدم سميث أول من صاغ مجموعة من القواعد تعتبر الى حد يومنا هذا دستورا تخضع له القاعدة القانونية للضريبة.
- 1- قاعدة العدالة: مفادها توزيع العبء المالي العام على كافة أفراد المجتمع كل حسب قدرته مع تقدير الإعانات المناسبة للحالة الإجتماعية.
 - 2- قاعدة اليقين (مبدأ الوضوح) : أن تكون الضريبة معلومة وواضحة للمكلف بها ، فمن الأهكية أن يعرف الفرد مدى ما يلتزم به من ضرائب سواء من حيث نوعيتها أو سعرها وهو ما يتطلب نشر و توضيح القوانين الضريبية حتى يتسنى للفرد حماية حقوقه ضد أي تعسف من قبل السلطات لمالية.

3- قاعدة الملازمة في الدفع: أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة و إجراءاتها ملائمة للمكمول (المكلف) تفاديا لتقل عبئها ، و أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة عند حصوله على الدخل.

4- قاعدة الإقتصاد في نفقات التحصيل: وهي مراعاة الإدارة الضريبية ضرورة الإقتصاد في نفقات تحصيل إيراداتها ، الأمر الذي يتطلب رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف وبين ما يدخل الخزينة العامة أقل ما يمكن.

رابعاً: أنواع الضرائب

تنقسم الضريبة الى عدة أنواع ، تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها ، لذلك نجد ما يلي:

1- الضرائب على الأشخاص و الأموال:

بالنسبة للضريبة على الأشخاص، فالفرد هنا يشكل نفسه الوعاء الضوئبي، وتفرض الضريبة هنا بمبلغ معين على كل شخص داخل الدولة، وكان هذا النظام سائدا قديما، ولكن مع التطور الإجتماعي أصبح ينصب على ما يملكه الفرد من مال وليس عليه شخصيا. في حين نجد الضريبة على الأموال تنصب على ما يملكه الفرد من أموال في المجتمع (رأسماله، دخله).

2- الضريبة الوحيدة و المتعددة:

الوحيدة تفرض على الشخص وهي تنسم بالبساطة و العدالة و السهولة في آدائها و إقتضائها. ولها مزايا تتمثل في تحقيق العدالة، بساطة إجراءاتها، و إنخفاض تكاليف جبايتها و تعذر التهرب منها.

الضريبة المتعددة، ونعني بها فرض أكثر من ضريبة على أي نشاط يزاوله الفرد و يحقق له ربحا حيث توزع الضرائب على عدد من الأنشطة الإقتصادية القائمة في الدولة و بالتالي تخفيف عبء الضريبة من نشاط لآخر حسب أهميته في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني.

3- الضرائب المباشرة و غير المباشرة:

الضرائب المباشرة: هي التي تفرض على المال مباشرة حيث تقطع من الدخل مباشرة أو رأس المال المكلف وتنصب على ذات الثروة. وتتميز بالوضوح و البساطة، الخضوع لقاعدة الملائمة و العدالة كما أنها قابلة للرفع من قيمتها بلا غموض..، تتميز أيضا بالإستقرار و لا تتغير بالتأثيرات الإقتصادية أو هي إقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات و الذي يتم تحصيله بواسطة قوائم إسمية و التي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية، وتنقسم هذه الضرائب إلى:

▪ الضرائب على الدخل الإجمالي، وهي الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاء لها.

▪ الضرائب على رأس المال، وهي تلك التي تتخذ من رأس المال وعاء لها.

الضرائب غير المباشرة: هي تلك الضرائب التي تفرض على واقعة إنفاق الدخل و إستخدامه و التصرف بالثروة و تداولها فلذلك هي إما تأخذ شكل الضرائب على الإستهلاك و الضرائب على التداول.